العلل الصرفية الدلالية
في كتاب سيبويه

أ.م.د حامد عبد المحسن كاظم   إدريس حمد هادي

الملخص:

يكتسب هذا البحث أهميته بالدرجة الأولى من كونه يبحث في أقدم كتاب صُنّف في علم العربية وهو كتاب سيبويه، ولا شك في أنّ هذا الكتاب قد حوى بين دفتيه أغلب مباحث العربية من صوت وصرف ونحو ودلالة وغير ذلك، والهدف من هذا البحث هو بيان عناية القدماء بدلالة البنية الصرفية ولاسيما أنّ بعض المحدثين يرى أنّ القدماء لم يولوا المعنى ودلالة البنية الصرفية كبير عناية في مصنفاتهم فرأينا أن نبحث في العلل التي فسّر القدماء على أساس ما ورد عن العرب من أبنية مستعملة تعتمد على الدلالة والمعنى، فجاء هذا البحث بعنوان (العلل الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه) لنرى أصحيح ما ذهب إليه بعض المحدثين أم غير صحيح ؟.

ويقوم هذا البحث على أربع علل صرفية هي (علة خوف الالتباس، وعلة الفرق، وعلة أمن اللبس، وعلة التحقيق أو التأكيد).

المقصود بالعلل الدلالية كما يعرفها د.حسام أحمد قاسم أنها: ((مجموعة العلل التي تُفَسِّر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تُبرّر الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج))[١] فهي تعطي هذه القيمة الدلالية لاستعمال ما من استعمالات العرب مسَوِّغَةَ الخروج على القاعدة بما حققه من دلالة[٢].

فالمحور الأساسي الذي تقوم عليه هذه العلل هو الدلالة؛ لأنّ وضوح الدلالة هو الهدف النهائي للتحليل الصرفي في علم اللغة؛ ولأنّ علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة يحاول دراسة المعنى وسبر أغواره[٣].

ولا تعتمد العلل في هذا البحث على ما وُضِعت له البنية أصلاً؛ لأنّ أصل وضعها ربّما يكون ملبساً غير متّضح الدلالة أو يؤدي إلى الخلط بين استعمالين يجب التفريق بينهما لتفادي ذلك الخلط.

فهناك الكثير من الأبنية العربية صيغت على هيأة مخصوصة تدلّ على معنى كُلّي عام، كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من المشتقات فهذه كلها لها أبنية محددة وصيغ ثابتة تصاغ عليها، إلا أننا نجد أحياناً بعض الكلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنها لا يُراد منها الدلالة العامة الموضوعة لها تلك الأبنية. وإنما يُقصَد بها معانٍ مخصوصة ودلالات تنحصر في أمور تعارفوها[٤]. فالصرفيون اعتمدوا على الدلالة ضابطاً في صياغة كثير من الأبنية بوصفها ملحظاً بارزاً من خلالها إذ ((تحرّوا العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة (معنوية) خاصة))[٥].

وكذلك اعتُمِد على الدلالة في منع صياغة بعض الأبنية وتفسير الكثير من الظواهر الصرفية، كما سنرى ذلك عند سيبويه من خلال البحث.

وإذا كانت العلل الدلالية عللاً تقوم على مراعاة المعنى[٦] إذن فهي تبحث في الألفاظ من حيث وضوح دلالاتها وغموضها، وإنما يكون الغموض عند حصول اللبس بين لفظين متشابهين في الصورة،حتى تقوم القرينة كي تُخلِص اللفظ لإحدى الصورتين دون الأخرى فيتحقق الوضوح وتستقر الدلالة.

والقرينة مهمة جداً في وضوح الدلالة ومنع اللبس، فإن وُجِدت فلا يُخشى لبس في النص، قال ابن يعيش في تصغير (محمود): ((وتقول في تحقير محمود حُمَيْد بحذف الميم والواو؛ لأنهما زائدتان، ولا تبالي الإلباس ثقة بالقرائن...))[٧].

وبهذا يمكن أن تدخل في هذا الفصل كل علة تقوم على الدلالة من حيث الوضوح و الخفاء وهذه العلل هي: (علة أمن اللبس وعلة الفرق) باتفاق بين الدكتور حسام أحمد قاسم والدكتور شعبان عوض[٨]. وزاد الأخير منهما (علة خوف الالتباس وعلة الرجوع إلى المعنى)[٩] ولا اتّفق معه في الثانية منهما؛ كونها ألصق بالعلل القياسية ــ موضوع الفصل الثالث – فهي تعتمد على المشابهة بين المعاني التي تُصاغ الأبنية على أساسها. وقد بيّنا أنّ المسوغ لمجيء المصادر متشابهة مع اختلاف أبنية أفعالها. أنها تشابهت في المعنى أو تقاربت فيه وذكرت الشواهد على ذلك من كتاب سيبويه في محلّها[١٠].

ولذلك سندرس في هذا البحث أربع علل تعتمد على الدلالة، هي علة أمن اللبس وعلة خوف الالتباس، وعلة الفرق أو التفريق، والحق أنّ هذه المجموعة يربطها رابط واحد يوحّدها، وهذا الرابط هو مصطلح (اللبس) وهذا المصطلح هو بمثابة المحور الذي تدور فيه هذه العلل ويكاد يجعلها علة واحدة من حيث النتيجة، ونستطيع تمثيل ذلك بالمخطط الآتي:

خوف الالتباس ــ(يدفع المتكلم إلى)ــ◄ التفريق ــ(فلّما فرّق بين الألفاظ المتشابهة بالقرائن)ــ◄ أمن اللبس، فاتضحت الدلالة.

فهذا هو الترابط بين هذه العلل الثلاث، إلا أننا سنبحث كل واحدة منها بشكل مستقل اعتماداً على ما ورد من نصوص عند سيبويه.

وقبل أن نلجَ في بحثها يجُدر بنا أن نوضّح معنى مصطلح (اللبس) الذي أشرنا قبل قليل إلى أنه الرابط بين هذه العلل.

فاللبس في اللغة يعني الخلط[١١]. وبهذا المعنى ورد في القرآن الكريم، قال تعالى:﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (ق:١٥) فاللبس هنا بمعنى الخلط والشبهة كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين[١٢]. وفسّره بعضهم بأنه بمعنى الشك [١٣].

ومن المعنى اللغوي لهذا اللفظ أُخِذ المعنى الاصطلاحي، ومعناه غموض المعنى في اللفظ أو التركيب وعدم فهم المقصود منهما ما يؤدي إلى الخروج عن مقاييس العربية المألوفة تخلصاً من هذا الغموض؛ فالعرب يحرصون على الإبانة ويتحاشون الخلط بين المعاني المختلفة[١٤]. فاللبس يدعو إلى اضطراب العبارة والغموض في فهمها، ووجوده في الكلام يؤدي إلى انعدام الغاية منه، والفائدة المقصودة من سياقه؛ لذا يتجنّبه الناطق قدر المستطاع ويبتعد عنه[١٥]. ويقول د.رشيد العبيدي إنّ ((الالتباس جانب مهم

في اللغة يُعتّل به للتفريق بين الأبنية التي يُخاف فيها اللبس))[١٦]. على أنّ بعض العرب إذا أمن اللبس أجرى كلامه على ما شاء من قياس العربية في نطقه وإن وافق غيره[١٧].

وقد ينشأ اللبس من الاشتراك اللفظي[١٨]، أي أن يكون اللفظان متفقين في المبنى مختلفين في المعنى، فيلتبس الأمر، فمثلاً الفعل: (ضاع) له معنيان متضادان فتارة يعني بان وانتشر كما تقول: ضاع المسكُوتارة يعني فُقِد كما نقول: ضاع الخاتم، فهذا يعني أنّ اللبس في ظاهر اللفظ، فلو أُرجِع إلى أصله خَلُص لأحد المعنيين دون الآخر، ففي المثال الأول: ضاع هي في الأصل ضَوَع يضوع أما الثاني فالأصل فيه، ضاعَ يضيع، وقد جاء في الأضداد لابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ): (ضاع الرجلُ إذا فُقِد وإذا تبيّن))[١٩].

وقد يكون اللبس ناشئاً من العوارض التصريفية كاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من بعض الأفعال من مثل الفعل الخماسي (اختار)، فاسم الفاعل من الفعل (اختار) المبني للمعلوم هو (مُخْتار) وأصلها (مُخْتَوِر) بوزن (مُفْتَعِل)، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، أما اسم المفعول من الفعل نفسه فهو (مُخْتار) أيضاً، وأصلها (مُخْتَوَر) من الفعل المبني للمجهول، بزنة (مُفْتَعَل) وقلبت الواو فيها للسبب نفسه في الأولى، وهما متشابهان ويفرّق بينهما من سياق الكلام[٢٠] أو قد يحدث اللبس من تناوب الصيغ واشتراكها، وغيرها من مداخل اللبس[٢١].

وعلى وفق المخطط الذي وضعناه في الصفحات السابقة لهذه العلل الثلاث سنبدأ بعلة خوف الالتباس أو كراهة الالتباس كما وردت عند سيبويه في كتابه.

١. التعليل بعلة خوف الالتباس:

تكشف هذه العلة عن غرض دلالي وهو أن يحرص المتكلم بسليقته وطبعه على الإبانة ووضوح القصد وتعني أن يتحاشى استعمال ما يؤدّي إلى الغموض. وتظهر هذه العلة في كتاب سيبويه ظهوراً يُنبئ عن عنايته بها وعدم إغفاله لأثرها في المعنى والدلالة.

وقد صرّح سيبويه بهذه العلة في النسبة إلى الأسماء المركبة تركيب إضافة، كعبد الله وعبد القيس، فالقياس فيها– كما يذكر العلماء– حذف احد الاسمين عند النسبة إليها وخُصّ الثاني من المركبين بالحذف وتتمّ النسبة إلى الأول منهما فنقول في عبد القيس: عبديّ وفي امرئ القيس: امرئيّ،وشذّ من ذلك (عبد مناف) فقالوا فيه منافيّ مخافة الالتباس[٢٢]قال سيبويه ((وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: مَنافِيٌّ فقال: أما القياس فكما ذكرتُ لك، إلا أنهم قالوا مَنَافِيٌّ مخافة الالتباس، ولو فُعِل ذلك بما جُعِل اسماً من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس))[٢٣]. ولم يعيّن الخليل موطن الالتباس الذي خيف في تلكم المسألة، ويظهر من كلامه المذكور آنفاً أنّ موطن الالتباس الذي قصده أنّ لفظة (عبد) كثيراً ما تضاف إلى الأسماء؛ كعبد الله وعبد القيس وعبد الدار، فلما كانت كذلك خيف الالتباس في (عبد مناف) إذا قلنا: عبديّ أن يلتبس بهذه الأسماء، فلا يُعرَف أهو عبد الله أم عبد القيس... فلما خيف اللبس وجبت الإضافة إلى الاسم الثاني خلافاً للقياس كي يظهر القصد وتتضح الدلالة من الاسم المنسوب.

وفي مثل هذا المثال ربّما لا نستطيع الاتكاء على القرينة في تجنب اللبس، فلا يمكن أن ننسب إلى الاسم الأول ونحدد ذلك بقرينة تدل على المعنى، وعليه لا يمكن إيضاح القصد إلا أن نحدد الكلام تحديداً، وإن كان الغالب الاعتماد على القرائن للتفريق؛ لذلك ترى تأثير القرينة واضحاً عند تصغير أسماء الإشارة نحو: هذا وذاك وألاء وهذه، فهي لا تصغّر على حدّ تصغير الأسماء المتمكنة، بل لها حال في التصغير تختص بها فنقول في تصغيرها: هذَيّا وذَيّاك وألَيّا[٢٤]. أما اسم الإشارة للمؤنث (هذه) فله حالة خاصة؛ فلو قلنا في تصغيره (هَذيّا) لالتبس بتصغير (هذا) الذي للمذكر؛ لذا فتصغّر على ما وُضِع لها أصلاً؛ فهي في

الأصل (تا) فنقول في تصغيرها (تَيّا) كي يتم التفريق بينها وبين المذكر[٢٥].قال سيبويه: ((وأما تيّا فإنما هي تحقير تا... وكرهوا أن يحقّروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر)) [٢٦] وضرب لذلك مثلاً قول الشاعر كعب الغَنَويّ [٢٧]:

وخبَّرتُماني أنما الموتُ في القُرى

فكيف وهاتا هَضْبَةٌ وقَليبُ

والشاهد فيه قوله: هاتا ومعناه هذه، فإذا صغّرت هذه قلت: هاتيّا على لفظ هاتا لئلا يلتبس بالمذكر[٢٨].

وفي هذا الشاهد الذي ساقه سيبويه أمر مهم وهو أنّ اللبس يمكن أن يحصل بين اللفظين مع وجود القرينة، وهذا يدل على أنها لا تكفي في بعض الأحيان للتفريق وعليه يجب التفريق من جهة اللفظ أيضاً؛ فاسم الإشارة في المثال المتقدّم يعود على المؤنث وهو قوله: (هَضبة وقَليب) ولكنّ المتكلم يحرص على وضوح الدلالة والإبانة بأقصى حدّ ممكن؛ لأنّ العرب يحرصون على الإبانة والوضوح ويتحاشون الخلط بين المعاني[٢٩].

فاللبس محذور ومن ثَمّ وُضِع له ما يزيله إذا خيف [٣٠]. فالعرب تكره الالتباس أن تقع فيه؛ ولاسيما إذا وجدوا عنه مصرِفاً. فقد ذكر سيبويه أنّ الاسم المقصور عندما يضاف إلى ياء المتكلم سيلتقي ــ لو أُجري على لغة هُذيل في حالة الرفع ــ مع حالتي النصب والجر ويلتبس بالمفرد؛ فقال عند حديثه على هذه الياء (ياء المتكلم): ((فإن جاءت تلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلتها بعد ألف المنقوص، إلا أنه ليس فيها لغة من قال: بُشْرَيَّ، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد نحو عَصَيَّ، فكرهوا الالتباس حيث وجدوا عنه مندوحة)) [٣١].

ونستطيع تمثيل ذلك بالمخطط الآتي:

المفرد: هذا غلامِي ←(المثنى في حالة الرفع) هذان غلامايَ ←(وعلى لغة هذيل) هذان غُلامَيَّ

المثنى في حالتي النصب والجر ← رأيتُ غلامَيّ

← مررتُ بغلامَيّ

فسرُّ امتناعها أن تجري على لغة هذيل لما حصل فيها من التوافق في لفظ (غُلاميّ) المؤدّي إلى الالتباس؛ أنّ هُذيلاً تقلب ألف المقصور ياء وتدغمها في ياء المتكلم [٣٢].

فالعلاقات الوفاقية تدعو إلى اللبس كما أنّ من شأن العلاقات الخلافية (الفروق) أن تعين على أمن اللبس، والتفريق بينها يعتمد على القرائن التي بها يتضح المعنى[٣٣]. فالمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأنْ يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في السياق، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء[٣٤].

وقد يفسّر سيبويه استعمالاً لم يرد عن العرب، ويُعلله بأن لو استعملوه لالتبس عليهم الأمر فآثروا الفصل، ونرى ذلك في جمع (فَعْل) من المعتل العين بالواو أو الياء للكثرة على (فُعُول وفِعال) وهما شريكان في هذا الوزن، فاختصت (فُعُول) بمعتل العين بالياء واختصت (فِعال) بمعتل العين بالواو، فيجمع: بَيْت على بُيُوت، وثَوْب على ثِياب، مع أنّ الضمة تستثقل في الياء لكنهم لم يجمعوا(بيت على بيات) مع خفتها كي لا يقعوا في التباس المعتل الذي أصله واو بالمعتل الذي أصله ياء فأرادوا أن يفصلوا، قال سيبويه: ((كأنهم كرهوا أن يقولوا: بِيات، إذ كانت أخفّ من فُعُول

من بنات الواو لئلا تلتبس الواو بالياء فأرادوا أن يفصلوا. فإذا قالوا: أبياتٌ وأسواطٌ فقد بيّنوا الواو من الياء)) [٣٥].

ففي هذا المثال تعارضَ الثقل بالالتباس فنرى العرب قد احتملوا الثقل من أجل الإبانة والفصل ومنع الوقوع في الالتباس بين هذه الأبنية.

ومما خافوا فيه التباساً ما ذكره سيبويه في باب (فَعُل) بضم العين في الماضي والمضارع مثل صبُح يَصبُح، ولم يُجز فتح عينه مخافة أن يَخرُج فعُل من هذا الباب؛ قال: ((ما كان على ثلاثة أحرف قد يبنى على فَعَل وفَعِل وفَعُل، وهذه الأبنية كل بناء منها إذا قُلت فيه فَعُل لزم بناء واحداً في كلام العرب كلها... وقالوا: مَلُؤَ فلم يفتحوها؛ لأنهم لم يريدوا أن يُخرجوا فَعُل من هذا الباب وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعَل وفَعِل وفَعُل في هذا الباب، فلو فتحوا لالتبس فخرج فَعُل من هذا الباب))[٣٦] وإنما لم يُنقَل فَعُل إلى فَعَل؛لأننا لو فتحناه لم نعلم أصله أهو فَعَل أم فَعِل[٣٧]، فلما كان إبدال حركة العين مؤدّياً إلى اللبس في أبواب الفعل ترك التغيير في حركة عينه[٣٨].

ومما علله سيبويه بالعلة نفسها ذكره الأفعال المعتلة أواخرها بالواو أو الياء مثل غزا ورمى عند إسنادها إلى ضمير الغائب المثنى، فذكر أنّ هذه الأفعال إذا أُسندت إلى تاء التأنيث الساكنة سوف تحذف حروفها المعتلة نقول: رَمَت وغَزَت، أما إذا أُسندت إلى ألف الاثنين فسوف تظهر الياء والواو، فنقول: رَميا، وغَزَوا [٣٩]. قال: ((لئلا يلتبس الاثنان بالواحد))[٤٠].

فالصورة المُلبسة تتحقق عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، فلو لم تُردّ الياء الأصلية في الفعل (رَمى) وأصله (رَمَيَ) لالتبس بالفعل المسند للواحد المذكر الغائب، وكذلك الفعل غزا.

أما إذا كان الاسم فيه ألف التأنيث مثل ذِفرىفلا يقولون: ذِفران في تثنيته لأنّ هذا سيؤدي إلى الالتباس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء[٤١]، فتقول: ((ذِفْرَيان؛ لأنهم لو حذفوا لالتبس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء))[٤٢].

٢. **التعليل بعلة الفرق**:

تكون علة الفرق بمثابة الأداة التي بها يُؤمَن اللبس، ويتّضح المعنى المراد، فيُلجأ إليها للفصل بين المتشابهات، والفروق إنما تتحقق بالقرائن أيّاً كان نوعها.

ويذكر الدكتور تمام حسان أنّ اللبس يحصل في البُنى التي تتفق في صورها تماماً، إلا أن تقوم قرينة سياقية أو خارجية تحول دون ورود هذا اللبس، من ذلك أن تتفق صيغة الاسم والوصف فيؤدي ذلك إلى الخلط بينهما إلا أن تقوم القرينة فيحصل التفريق[٤٣].

فعلة الفرق تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخّياً لدقة الدلالة[٤٤].

وقد علل سيبويه بهذه العلة كثيراً من الأحكام الصرفية التي يفسِّر على أساسها ماجاء عن العرب من استعمالات؛ فمثلاً عند الإضافة إلى كل اسم آخره ألف زائدة، وكان على أربعة أحرف، تحذف منه هذه الألف؛ لأنها زائدة، ولو أثبتوها لكانت بمنزلة الحرف الأصلي. فنقول في حبلى ودِفلى بعد حذف الألف: حُبْليّ ودِفليّ، وورد عن بعض العرب أنهم قالوا: دفلاوي ليفرّقوا بينها وبين التي من نفس الحرف[٤٥] قال سيبويه: ((ومنهم من يقول: دِفلاويّ، فيفرّق بينها وبين التي من نفس الحرف... فبنوه على هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف)) [٤٦].

فالألف في حبلى زائدة للتأنيث؛ لذا فهي تُحذَف في الإضافة، ومن قال: دِفلاويّ فقد أثبت الألف وقلبها واواً، ليفرّق بينها وبين الأصلية، فلو أننا عاملناهما كليهما بالحكم نفسه فسيؤدي ذلك إلى اللبس بين الأصلية والزائدة، فلما أثبتت الزائدة، حصل الفرق بينهما.

ومن أظهر الأمثلة على هذه العلة ما ورد في كتاب سيبويه عند مقارنته بين بنائي التصغير وجمع التكسير؛

فالتصغير في ما زاد على الثلاثي إنما يجيء على حال مُكسَّره للجمع في الحركات والسكون، فالتصغير أوله مضموم وأول الجمع مفتوح وثالثهما حرف لين، وهو في التصغير الياء وفي الجمع الألف؛ قال سيبويه: ((اعلم أنّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مُكسَّرِه للجمع في التحرّك والسكون، ويكون ثالثه حرف اللين كما أنك إذا كسّرته للجمع كان ثالثه حرف اللين، إلا أنّ ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح... وإنما فُعِل ذلك؛ لأنك تُكسِّر الاسم في التحقير كما تكسّره في الجمع، فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع))(٤٧).

فالتفريق في هذا الباب عام لا يختص ببنية ما فهو يشتمل على أبنية التصغير كلها، وأبنية الجمع مما زاد على الثلاثي من الطرفين.

وإنما حصل التفريق بالحركات، فلما كان التصغير يُغيّر المُكَبَّر عن لفظه بعلامة تدل عليه، اختاروا له الضم؛ لأنّ الفتح لأول جمع التكسير ولم يختاروا الكسرة؛ لأنّ ثالث التصغير ياء وبعدها حرف مكسور في ما زاد على الثلاثي، فثقُل اجتماع الكسرتين والياء فاختيرت الضمة؛ لأنها تخالفهما(٤٨).

ومهما كثرت التفسيرات عن الكيفية التي حصل بها التفريق بين بنائي التصغير وجمع التكسير، فالغاية واحدة، والنتيجة واحدة وهي الفرق أو التفريق، فنرى سيبويه أعطى علة واحدة نتعلّم منها سبب اختلاف هذين البناءين وهي علة الفرق.

وبالعلة نفسها علل سيبويه عدم التمييز بين اسم الجنس والاسم المفرد بالتاء؛إن لم يكن للاسم واحد من لفظه، ومثّل له بـ(حَلْفاء وطرفاء) فهي تطلق على الجميع كما تطلق على الواحد المفرد وعلل ذلك بأنّ هذه الأسماء ((لما كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كُسِّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث... ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجميع؛ ليفرّق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التأنيث نحو: البُسْر والتَّمْر))(٤٩).

ويقصد أنّ هذه الأسماء تقع للمفرد والجمع على حدٍّ سواء، ولم يكن فيها علامة تميّز مفردها عن جمعها كما في تمرة وتمر، فهي ليس لها واحد من لفظها؛ ففرقوا بينها بأن وصفوا هذه الأسماء عند إفرادها؛ فإذا أرادوا المفرد قالوا: طرفاء واحدة، وإذا أرادوا الجمع قالوا: طرفاء كثيرة، وإنما لم يسُغ أن يفرّق بين الواحد منها والجمع بالتاء؛ لأنها تنتهي بألف تأنيث ولا يمكن الجمع بين تأنيثين(٥٠)، فتركوها على حالها وفصلوا بالصفة.

فالفرق يقوم على مراعاة المعنى وهو يُنسَب إلى العرب، كما ذكر سيبويه،فهم الذين يفرّقون بين شيئين أو استعمالين بملاحظة المعنى، وهذا التفريق المنسوب لهم، ليس منشؤه الرواية عن العرب، وإنما هو تفكير وتأمل في استعمالات العرب وأساليبهم، وقد سمح له هذا التفكير والتأمل أن يستنتج مثل هذه العلة(٥١).

لذلك فالغاية هي إيصال المعنى إلى السامع من دون لبس أو غموض(٥٢)، وليس منع اللبس من وضع اللغويين عندما قعّدوا القواعد كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين(٥٣)؛ لأنّ القواعد قامت على أساس استقراء كلام العرب، فرأوا ما اطّرد منها فجعلوه قاعدة، ثم ظهرت لهم استعمالات تخالف تلك القواعد، ولم تأتِ على سننها لغاية دلالية يحققها ذلك الخروج أو المخالفة أو غير دلالية، وهذا ما فسّره اللغويون على أساس اللبس ومنعه بوجود القرينة التي جعلته مألوفاً.

ومما جاء معللاً بعلة التفريق في كتاب سيبويه أنّ الفعل المعتل الفاء بالواو لم تحذف واوه؛لأنها لم تقع بين ياء وكسرة؛ ولأنّ العرب أرادوا أن يفرّقوا بين ما كان مفتوح العين وما كان مكسور العين في المضارع من هذه الأفعال. قال متحدثاً عن العرب أنهم قالوا: ((وَجِل يَوْجَل وهو وَجِل،

فأتموها؛ لأنها لا كسرة بعدها، فلم تُحذف، فرّقوا بينها وبين يَفْعِل)).[٥٤]

فحذفوا الواو مما كان مكسور العين في المضارع نحو: وعَد يَعِد، وأثبتوها في ما كان مفتوح العين، فقالوا: وَجِل يَوْجَل، ولم يحذفوا الواو لئلا يلتبس بباب وَعَد يَعِد تفريقاً بينهما.

وقد يعبّر سيبويه عن التفريق بالفصل وذلك في اشتقاق اسم التفضيل من الفعل الأجوف نحو قال وباع، فعند اشتقاقه منهما نقول: أقْوَلُ وأبْيَعُ بالإتمام قال: ((وإنما أتمّوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرّف نحو أقالَ وأقام))[٥٥].

وكذلك يجب الإتمام في اشتقاق أفعل التعجب من الفعل الأجوف نقول: ما أقوَلَه وما أبْيَعَه؛ لأنّ معناه معنى أفعل منك وهو التفضيل[٥٦]. ((فأرادوا أن يفرّقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام...))[٥٧].

وكذلك يفرّق بين الاسم والفعل، ففي الاسم يجب الإتمام لتفريقه عن الفعل قال: ((ويتمّ في أفعُل وأفعِل؛ لأنهما اسمان، فرّقوا بينهما وبين أفْعُل وأفْعِل من الفعل، ولو أردت مثل أصبُع من قلتُ وبِعتُ لأتممت لتفرّق بين الاسم والفعل))[٥٨].

٣. التعليل بعلة أمن اللَّبس:

هذه العلة استعملها سيبويه في تعليل بعض الأحكام الصرفية التي وردت عن العرب، والتي أمِنوا فيها اللبس لوجود المانع من حدوثه، وعبّر سيبويه عن هذه العلة بعدم خوف الالتباس، وذلك عند حديثه على الصفات التي بُنيت على حد بناء الأسماء من مثل بنائهم (راكب) على رُكبان بزنة (فُعْلان)، وكذلك فارس وفُرسان وراعٍ ورُعْيان، وكذلك جمعوا هذه الصفات على (فِعال) فقالوا: صِحاب، ولا يكون ذلك في (فَواعِل)؛ لأنّ أصله الصفة وله مؤنث فيفصلون بينها بالتاء إلا في (فوارس) لما أمِنوا التباسها لكونها لا تأتي إلا للمذكر جاءوا بها على هذه الزنة[٥٩].

فقد شذّ (فوارس) لخلوصه للمذكر وعدم اشتراك المؤنث فيه، فلا حاجة لأنّ يُفصَل بينهما؛ لأنهم قالوا: ((فوارس كما قالوا: حواجر؛ لأنّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم فلما لم يخافوا الالتباس، قالوا: فواعل كما قالوا: فُعْلان... حيث كان اسماً خاصاً كزيد))[٦٠].

فالقصد من عبارة: ((لم يخافوا الالتباس)) أنهم أمِنوا الالتباس، ونراه احتكم إلى الاستعمال العربي بعد الاستقراء، وفسّر على أساسه ذلك الاستعمال. فحُمِل فوارس على الشذوذ؛ لأنهم لم يجمعوا فاعلاً صفة على فواعل وإن كان هو الأصل؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباس البناءين إذ لو قالوا: فوارس لم يُعْلَم أ جمعُ فاعل هو أم جمعُ فاعلة؟[٦١].

فالكلام هو اللفظ المفيد وتكون الإفادة عند أمن اللبس[٦٢]، وهذه العلة تبنى على الفروق الدلالية بين الألفاظ والأبنية[٦٣].

وقد يرد عن سيبويه أمن اللبس بواساطة الحركة، ومما جاء من ذلك قوله عند اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من مزيد الثلاثي من مثل: قَاتَل وتَغافَل، فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد، الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، والميم مضمومة تلحق كلا منهما أولاً، نقول: مُقاتِل ومُقاتَل فجرى على مثاليُقاتِل ويُقاتَل ويتغافَل ويُتغافَل؛((ألا أنك ضممتَ الميم وفتحت العين في يَتَغافل؛ لأنهم لم يخافوا التباس يُتغافَل بها))[٦٤].

وهذا ما سوّغ أن يجري الاسم مجرى الفعل ولم يلتبسا.

وقد يذكر سيبويه مصطلح الالتباس مجرداً عن مصطلحي (الأمن أو الخوف) وذلك في ((باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة))[٦٥]. وفيه ذكر أنّ الفعل المسند إلى الواحد عند جزمه وإسناده إلى نوني التوكيد يجب تحريكه بالفتح دون الكسر والضم[٦٦]. ((ولم

يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع وذلك قولك: اعلمَن ذلك وأكرِمنْ زيداً))(٦٧). أما ((إذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعَلَنْ ذاك، وهل تخرُجَنْ يا زيد))(٦٨).

وهناك علة تعتمد على الدلالة في كتاب سيبويه نذكرها إتماماً للفائدة وإن كانت قليلة الورود، هي:

٤. **التعليل بعلة التحقيق أو التأكيد**:

يكمن في هذه العلة ضرب من المبالغة والتأكيد للمعنى المراد من البناء، ولا شك في أنّ المبالغة تضفي على البنية دلالة أكبر؛ وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في موضع واحد وهو إلحاق هاء التأنيث بوزن (فَعْل) فيكون على زنة (فُعُولة وفِعالة) وهو القياس أن يُكسّر عليه قال: ((وزعم الخليل أنهم إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث. ذلك نحو: الفِحالة والبُعُولة والعُمومة، والقياس في فَعْل ما ذكرنا، وأما ما سوى ذلك، فلا يُعلَم إلا بالسمع ثم تُطلَب النظائر...)) (٦٩).

وذكر هذا المعنى ابن السراج (ت٣١٦هـ)بقوله: ((ومن أبنية الجموع فِعالة: جاء في فَعْل فُعُولة وفِعالة، وزعم الخليل: إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث، نحو الفِحالة يعني تأنيث الجمع، وجاء في فَعَل، جَمَل وجِمالة، وحَجَر وحجارة))(٧٠).

فالعرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له(٧١)، ويذكر ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) أنّ العرب تقول للرجل إنسان وللمرأة إنسان، وربّما أثبتوا الهاء تأكيداً لرفع اللبس فقالوا: كلّم إنسان إنسانة، والعرب تقول في تأكيد المؤنث وإن لم يحسّوا لَبْساً عجوزة وأتانة وشيخَة(٧٢).

وبعد هذا العرض للنماذج التي وردت في كتاب سيبويه، بات جلياً مدى اهتمام العرب بالمعنى والمحافظة عليه واضحاً لا لبس فيه ولا عِوَج مما يؤدّي إلى وضوح دلالة الكلام وغايته، ومع وجود هذا الكمّ من الأبنية التي جاء بها سيبويه اعتماداً على المعنى ومراعاة للدلالة ولا أدري كيف يذكر د. فاضل السامرائي أنّ القدماء كانوا يمرون بمسألة المعنى عَرَضاً، ولم يركّزوا البحث فيها ولم يقطعوا في شأنها بشيء، بل كانت دراساتهم مُنصَبّة على كيفية صوغ الأبنية وهل هذا البناء مسموع أم مقيس مجرداً من المعنى (٧٣).وفي الوقت نفسه يعترف الدكتور السامرائي أنهم لم يغفلوا المعنى تماماً، وحمّلهم مغَبّة عدم فهم دارسي العربية حديثاً كثيراً من الفروق بين الأبنية(٧٤). وبعد أن بيّن أن القدماء لم يفرّقوا بين الصيغ من حيث دلالاتها نراه بنى أكثر كلامه وعضَّد أكثر آرائه بأقوال القدماء، فلا يكاد يأتي على مسألة، إلا بذكر نصٍّ ممن سبقه، من مفسرين أو لغويين، أفلا يكفي استشهاده هذا دليلاً على سعة بحث القدماء للمعنى ودلالته وكثرة إطلاعهم على أسرار لغتهم؟ !.

الهوامش

(1) الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن: ٣٩٤ ــ ٣٩٥.

(2) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه:٢٢٢.

(3) ينظر:العربية والغموض، د. حلمي خليل: ١٣.

(4) ينظر: دور البنية الصرفية فيوصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٧٠.

5)) نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى: ٧٠، وينظر: دور البنية الصرفية: ٦٢.

(6) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٩٥.

(7) شرح المفصل: ٥٨٠/٢.

(8) ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي: ٣٩٤ ــ ٣٩٧، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٣٠ ــ ٢٣١.

(9) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٢٠.

(10) ينظر: ٨٩ ــ ١٠٢ من هذه الرسالة.

(11) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: ٤٤٣/٢، مجمل اللغة لابن فارس: ٨٠١/٣.
(12) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٣٧٢/٤ ـــ ٣٧٣.
(13) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١١ / ٤١٤ ـــ ٤١٥.
(14) ينظر: علة أمن اللبس في العربية، رسالة ماجستير، مجيد خير الله راهي الزاملي: ٣،علل النحو، تح: د. محمود جاسم الدرويش: ٦٦.
(15) ينظر: ابن يعيش وشرح المفصل: ٣٥٣.
(16) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: ١٤٩.
(17) ينظر: المنصف: ٢٥٤/١.
(18) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية،جدل التواصل والتفاصل،د. مهدي أسعد عرار: ٩٩ ـــ ١٠٠.
(19) ١٠١.
(20) ينظر: المهذّب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش: ٢٥٧ ـــ ٢٥٨.
(21) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية: ١٠٠ـــ ١٢٢.
(22) ينظر: الموجز في النحو للزجاجي: ١٢٦، ارتشاف الضرب: ٦٠٢/٢، تقريب المقرّب: ١٠٢، التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيان الأندلسي: ٢٤٩، شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السهيلي: ١٠١٧/٣.
(23) الكتاب: ٣٧٦/٣.
(24) ينظر: الكتاب: ٤٨٧/٣ ـــ ٤٨٨.
(25) ينظر: نفسه: ٤٨٧/٣ ـــ ٤٨٨.
(26) الكتاب: ٤٨٧/٣ ـــ ٤٨٨.
(27) البيت في ديوان الأصمعيات للأصمعي (ت ٢١٦هـ): ١١٣، منتهى الطلب من أشعار العرب، جمع محمد بن المبارك بن ميمون: ٦/ ٣٩٣، كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات للأخفش الأصغر: ٧٥٨.
(28) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري: ٥١١، الشاهد ٨٤٣، شرح المفصل: ١٣٦/٣، برواية: (هضبةٌ وكثيبُ) في الشطر الثاني.
(29) ينظر: علل النحو: ٦٦.
(30) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٣١٤/٢.
(31) الكتاب: ٤١٤/٣.
(32) ينظر: إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية: ٧٤٨/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٩٠/٢، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ٤٨٧/١.
(33) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان: ٣٣/٢.
(34) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ١٦٣.
(35) الكتاب: ٥٩٠/٣.
(36) نفسه: ١٠٣/٤ ـــ ١٠٤.
(37) ينظر: الكتاب: ١٠٤/٤ الحاشية(١).
(38) ينظر: علة أمن اللبس في العربية، رسالة ماجستير: ١٣.
(39) ينظر: الكتاب: ١٥٦/٤، المقتضب: ٢٦٠/١، الممتع في التصريف: ٥٢٧/٢.
(40) الكتاب: ١٥٦/٤.
(41) ينظر: نفسه: ١٥٦/٤.

(42) نفسه: ٤/١٥٦.

(43) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٢/٣٣ ــ ٣٥.

(44) ينظر: علل النحو: ٦٧.

(45) ينظر: الكتاب: ٣/٣٥٢، الأصول لابن السراج: ٣/٧٤.

(46) الكتاب: ٣/٣٥٣.

(47) الكتاب: ٣/٤١٦ ــ ٤١٧.

(48) ينظر: الكتاب: ٣/٤١٥، الحاشية (٣)، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ٩١٧، شرح المفصل: ٢/٥٤٠.

(49) الكتاب: ٣/٥٩٦ ــ٥٩٧.

(50) ينظر: شرح المفصل: ٢/٤٨٣.

(51) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٣١.

(52) ينظر: مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، د. زين كامل الخويسكي: ١.

(53) ينظر:نفسه:١، علة أمن اللبس في اللغة العربية، المقدمة: ١.

(54) الكتاب: ٤/٥٣.

(55) نفسه: ٤/٣٥٠.

(56) ينظر: نفسه: ٤/٣٥٠.

(57) نفسه: ٤/٣٥٠.

(58) نفسه: ٤/٣٥١.

(59) ينظر: الكتاب: ٣/٦١٤ ــ ٦١٥، المقتضب: ٢/٢١٦، كتاب التكملة: ٤٦٤، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤/١٩٨.

(60) الكتاب: ٣/٦١٥.

(61) ينظر: شرح المفصل: ٢/٤٤٤.

(62) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: ٢/٢١٨.

(63) ينظر: علة أمن اللبس في العربية، رسالة ماجستير: ١٠.

(64) الكتاب: ٤/٢٨٢

(65) نفسه: ٣/٥١٨.

(66) ينظر: نفسه: ٣/٥١٩.

(67) نفسه:٣ /٥١٩.

(68) نفسه: ٣ /٥١٩.

(69) الكتاب: ٣ /٥٦٨.

(70) الأصول في النحو: ٢/٤٣٥، وينظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ٢/٩١، ٩٦.

(71) ينظر: الخصائص: ٣/١٠٣.

(72) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٥٤.

(73) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٥ ــ ٨.

(74) ينظر: نفسه: ٥ ــ ٦.

ثبت المصادر

- القرآن الكريم.
- ابن يعيش وشرح المفصل، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، جامعة الكويت.ط، ١٩٩٩م.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٦٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ) ومعه تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.
- الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، د. حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط٤، ١٩٩٩م.
- الأضداد في اللغة، ابن الدهان النحوي (ت٥٦٩هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد – بغداد،١٩٨٧م.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض محمد العُبيدي، جامعة قار يونس، ليبيا، ط١، ١٩٩٩م.
- تقريب المقرّب في النحو، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: محمد جاسم الدليمي، دار الندوة، بيروت – لبنان، د. ط، ١٩٨٧م.
- تهذيب اللغة،أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، د.ت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تح: محمود الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات – الكويت، دار غريب للطباعة، القاهرة، د. ت.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، د. لطيفة إبراهيم النجار، دار البِشْر عمان – الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
- ديوان الأصمعيات، الأصمعي (٢١٦هـ) تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون الدمشقي الصالحي (ت٩٥٣هـ)، تح: د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٩٦٤ م.
- شرح شافية ابن الحاجب المسمى بـ(شرح النظّام)، نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، إخراج وتعليق علي الشملاوي، مكتبة العزيزي، قم – إيران، ط٦، ١٤٢٧هـ.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د. ـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت٥٨١هـ)، تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، بيروت – لبنان، ط١ –، ١٩٨٦م.
- ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل، د. مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
- العربية والغموض، دراسة في دلالة المبنى على المعنى، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٨م.
- علة أمن اللبس في اللغة العربية، مجيد خير الله الزاملي، رسالة ماجستير،جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ١٩٩٧م.
- علل النحو، ابن الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة، د. محمود جاسم درويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م ،

- كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات، الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ)، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا، ١٩٩٩م.
- كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، بغداد ـ العراق، ١٩٨١م ـ ١٤٠١هـ.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ـ مصر، ط٣، ١٩٩٤م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ابو القاسم جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ضبط: محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٣، ٢٠٠٣م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- معاني الأبنية، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، بغداد، ١٩٨١م.
- مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا، ط٥، ١٩٨٣م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن ميمون، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
- المنصِف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت٢٤٩هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٥٤م.
- المهذّب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش ود. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. عبد الجليل عبيد حسين، مطبعة التعليم العالي ـ الموصل، بيت الحكمة، بغداد، د. ت.
- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٩م.
- الموجز في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: مصطفى الشويمي وابن سالم الدامرجي، مطبعة بدران، بيروت ـ لبنان،١٩٦٥ م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١٩٨٠١م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن الحجاج المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧١هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٩٨٧م.

Summary

This research is important primarily as the oldest in the book discuss classified information in Arabic, a book (Sibawyih), There is no doubt that this book has been contained to encompass most of the Arab admonishing voice, drainage, and some other indication, the aim of this research is to show care The old paradigm in terms of infrastructure, especially that some modern view that the veterans did not give meaning and significance of large infrastructure Exchange attention We have seen in their works to look at the ills that have interpreted the veterans on the basis of the Arab buildings used depends on the significance.